

دور البيئة الاستثمارية في معالجة ازمتات القطاع الخاص في العراق (للمدة 2003 - 2016)

م.م محمد نوري فرحات**

م.م علي طالب حسين*

أ.م حيدر شاكر نوري***

المستخلص:

يعتبر موضوع الاستثمار وتفعيله من اولويات برامج الاصلاح الاقتصادي وعلاج المشكلات والازمتات الاقتصادية بمختلف انواعها، ولا يخفى على أحد وخاصة المختصين في هذا المجال أهمية الاستثمار في العالم المعاصر حيث أصبح من اهم الأسس التي يبني عليها النظام القانوني والاقتصادي في البلدان التي تقع تحت ظروف مشابهه بالواقع الاقتصادي حالياً، كما ان الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد يعتمد على عدة متغيرات من اهمها النظام الاقتصادي السائد في البلد إضافة الى ضرورة وجود الامكانيات والاليات التي يحتاجها هذا القطاع لكي يمارس دوره الاقتصادي، مما تقدم فإن الدولة اذا ما أرادت توجيه البيئة الاستثمارية نحو تحقيق هدف أساسي وهو وتشجيع وتنمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني سوف تحتاج الى توفير جملة من المتطلبات من اهمها تصميم سياسة استثمارية ملائمة للطرف الاقتصادي وتبني نظام اقتصادي قادر على توفير بيئة استثمارية تستطيع ان تعمل على تشجيع وتنمية ومعالجة ازمة القطاع الخاص، إضافة الى تحديد أفضل الوسائل والادوات التي يمكن استخدامها لجعل السياسة الاستثمارية أكثر فاعلية والوصول بها نحو تحقيق هدفها الاساسي وهو تنمية القطاع الخاص.

Abstract:

Investment is considered as one of the priorities of economic reform programs and the treatment of economic problems of various kinds. The importance of investing in the modern world is one of the most important factors in this field, since it has become one of the most important foundations on which the legal and economic system is based in countries that are under conditions similar to the current economic reality. The role played by the private sector in the economy depends on several variables, the most important of which is the economic system prevailing in the country, in addition to the need for the

* كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

** كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

*** كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

existence of the capabilities and mechanisms needed by this sector to exercise its economic role.

The State should, if it wants to direct the investment environment towards achieving the basic objective is to encourage and develop the private sector in the national economy will need to provide a set of requirements, most important of which is the design of investment policy appropriate to the economic situation and the adoption of an economic system capable of providing an investment environment can promote, In addition to identifying the best means and tools that can be used to make the investment policy more effective and reach towards the achievement of its main objective is the development of the private sector.

المقدمة:

تعتبر السياسة الاستثمارية من السياسات الاقتصادية المهمة التي تساهم في دفع عجلة النمو التي أصبحت هدفاً رئيسياً تسعى معظم الدول الى تحقيقه من اجل زيادة الدخل القومي من ثم متوسط دخل الفرد و الارتقاء بمستواه المعيشي، وان تنشيط الاستثمار وتفعيله في الاقتصاد من المواضيع ذات الاهمية كما يعد الاستثمار من اولويات برامج اصلاح الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية في مختلف انواعها، وانطلاقاً من ذلك يتحتم على الاقتصاد اذا ما اراد ان يعالج مشاكله عليه ان يجيد التعامل في كيفية ادارة الموارد وكيفية استثمارها واستخدامها بالشكل الامثل بما يحقق مصلحة الاقتصاد ككل، على ان يتم ذلك على وفق الية او برنامج يوضع وفق الوضع الاقتصادي السائد في البلد، كما ان الذي يلعبه القطاع الخاص في الاقتصاد يعتمد على عدة عوامل من اهمها النظام الاقتصادي السائد في البلد اضافة الى وجود الامكانيات التي يحتاجها هذا القطاع لكي يمارس دوره الاقتصادي وتعتبر هذه الامكانيات هي محددات أساسية لعمل القطاع الخاص في الاقتصاد وخصوصاً في البلدان النامية، مما تقدم فأندولة اذا ما ارادت توجيه السياسات الاقتصادية وبالخصوص السياسات الاستثمارية لتحقيق هدف اساسي هو تنمية وتطوير القطاع الخاص للاقتصاد الوطني فلا بد من توفير بعض المتطلبات من اهمها تصميم سياسة استثمارية تتلائم مع الظروف الاقتصادية والامكانيات الاقتصادية المتاحة في البلد من اجل بناء نظام اقتصادي قادر على توفير بيئة ملائمة للنهوض بواقع القطاع الخاص في العراق.

مشكلة البحث:

ان مشكلة البحث الاساسية للبحث تنبع في ان القطاع الخاص في العراق له دور محدود في النشاط الاقتصادي بالرغم من وجود العديد من المحاولات لتثبيت عمله و تفعيل دوره في الاقتصاد الوطني.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من فرضية مفادها ان السياسات الاستثمارية التي طبقتها العراق عبر مراحل تاريخية مختلفة للدولة العراقية لم تساهم الا بقدر قليل في معالجة ازمة القطاع الخاص في العراق.

اهمية البحث:

هي اهمية اعطاء تصور واضح عن الاسس العلمية سواء النظرية ام العملية لتصميم السياسة الاستثمارية و كذلك الكيفية التي يتم من خلالها تقييم هذا السياسة و تحديد مدى فاعليتها و قدرتها على تحقيق اهدافها السياسية و يسلط البحث الضوء على اهمية القطاع الخاص و نسبة مساهمة بالنواتج العملي الاجمالي في العراق

هدف البحث:

ان هدف البحث الاساسي هو الكشف عن معدل فاعلية سياسات الاستثمار المطبقة في الاقتصاد العراقي و مدى قابليته على جذب الاستثمارات في العراق ومن ثم تحديد مدى مساهمة هذه السياسات في تنمية و تطوير القطاع الخاص العراقي

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة الاستثمارية

أولاً : مفهوم السياسة الاستثمارية:

يعرف الاستثمار على انه تيار من الأنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات والطرق والإضافات إلى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة وذلك خلال فترة زمنية معينة. (الحسناوي، 2007، 188).

بينما تعرف السياسة الاستثمارية على أنها ذلك الجزء من الدخل المستهلك يعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج وتوسيعه أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقة لأقتصاد البلد. (آل شبيب، 2009، 15)

كما يقصد بها التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية يعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق. (محمد، 2004، 22)

ثانياً : أهداف السياسة الاستثمارية:

لتحقيق أهداف الإستثمار يتعين على الدولة تهيئة المناخ المناسب لجذب الإستثمار وهنالك مجموعة من الأهداف يسعى الإستثمار إلى تحقيقها:

1. الهدف الأساسي من الاستثمار هو تعظيم ثروة المستثمرين ويقع ضمن ذلك تحقيق الأرباح للمستثمرين.

2. يهدف إلى أنعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية وتوظيف الأموال للحصول على العائد بمختلف مفاهيمه. (الشبيب، 2009، 25)

3. توفير الحماية للمال من إنخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم.

4. المحافظة على استمرار التنمية في الثروة المالية فيكون الهدف من الاستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة.

5. الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري وهي تركيز المستثمرين على الاستثمارات التي تحقق أكبر العوائد المالية.
6. تأمين المستقبل، وهي استثمارات مرتبطة بالأفراد والذي وصلوا إلى سن التقاعد. (خالد، 2014، 38 – 39)

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للاستثمار:

الاستثمار من المتغيرات الاقتصادية التي لها دور مهم في مسار النظام الاقتصادي، وذلك لتطوره الديناميكي على مدار الزمن، ويحتل الاستثمار أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب هي:

1. يعتبر واحد من أهم العوامل المجددة للطاقة الانتاجية وهذا ما أثبتته الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وهو أحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. يعتبر من المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي والإنفاق القومي.
3. مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج مما يعمل على تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين.
4. يساهم في امتصاص البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة.
5. يساهم الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال أنجاز المشروعات في تحقيق هذه السياسة.
6. يساهم في دعم البنى التحتية للمجتمع، لأنه عادة ما يصاحب الاستثمار إقامة وبناء جسور أو شق طرق و غيرها.
7. يساهم في تحقيق أمن اقتصادي للمجتمع وذلك بتوفير وتأمين حاجيات المواطن من سلع أساسية وكماالية، والتخلص من التبعية الاقتصادية.
8. تساهم الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال الدخول التي تقوم باستخدامها وما يترتب عليها من ضرائب ورسوم، وتقوم الدولة بإستعمال هذه الحصيلة لتغطية النفقات العامة. (الوادي والعيساوي، 2007، 142)

المبحث الثاني

تنمية وتطوير القطاع الخاص

أولاً: مفهوم القطاع الخاص

القطاع الخاص: يعرف على أنه القطاع الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة وأن كل ما يملكه الأفراد ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم تحت سلطة الدولة وأشرافها ورقابتها وان كل من يعمل في القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية تنتمي إلى القطاع الخاص الذي لا يتقاضى أفراداه دخلاً أو أيراد من خزينة الدولة إنما يعملون بقدراتهم لكسب معيشتهم وتحسن دخلهم بعيداً عن المال. (القلاع، 2004، 6)

وأن القطاع الخاص يقسم إلى قسمين:

1. قطاع خاص منتظم: أن هذا النوع يمسك في تعاملاته حسابات نظامية أي أنه يعمل في إطار منتظم.

2. قطاع خاص غير منتظم: أن هذا النوع لا يمسك في تعاملاته حسابات نظامية ويطلق عليه القطاع الحرفي. (حسنين، 1993، 13-15)

ثانياً: خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بعدد من الخصائص التي جعلته القطاع الرئيسي لتحقيق تنمية شاملة لمجتمعات من خلال نشاط وتحقيق نشاط اقتصادي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل يسمح ويخلف نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل وهناك عدد من الخصائص نذكر منها:

أ. السرعة في الانجاز وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية وذلك من خلال توفير الحافز على المنافسة بالمقارنة مع القطاع العام.

ب. القطاع الخاص يزيل تخوف رأس مال الأجنبي ويشجع على الاستثمار والشاركة.

ت. يتصف القطاع الخاص ينبع أساليب إدارية حديثة متطورة واستعمال تكنولوجيا مما تساعد على زيادة الانتاجية.

ث. يتميز القطاع الخاص بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة ويتميز بكفاءة عالية في توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.

ج. وضوح الاهداف في القطاع الخاص وخاصةً الهدف المتمثل في تحقيق أقصى ربح. (الكواز، 2008، 7)

ثالثاً: دور القطاع الخاص في الاقتصاد القومي:

حيث لعب القطاع الخاص دوراً مهماً في كثير من المستويات والجوانب على مر التاريخ من الجوانب التي تتناول البحث عنها منها الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

1. دور القطاع الخاص في الجانب الاقتصادي:

ان القطاع الخاص دوره اختلف عبر الزمن وأن هذا الاختلاف يرجع الآن كثير من التطورات وتفسيرات وصراع تنافسي بين الايدلوجية الرأسمالية والاشتراكية في حياة الانسان والقطاع الخاص له دور مميز في مجال التنمية الاقتصادية وكذلك دوره في الصناعات التحويلية بسبب تطور القدرات المالية تقوم بتوجيه الاستثمارات الصناعية والرأسمالية الصناعية وبوجود

تدخل الدولة لتحقيق الأهداف المنشودة أخذت تبني خططها على تنفيذها من قبل القطاع الخاص وكذلك دور القطاع في مجال الزراعة وفي فروعها المختلفة ويساعد زيادة الإنتاج الطلب الخارجي على المنتجات الزراعية وخاصةً بعد التقدم الكبير في البلدان الأوروبية. (هانكي، 1993، 36 – 40)

2. دور القطاع الخاص في الجانب الاجتماعي:

أن القطاع الخاص له دور مميز في الجانب الاجتماعي " التنمية الاجتماعية" ونجد أن القطاع الخاص يلعب دور مهم في نشر الثقافات والعلوم في شركات السياحة والمؤسسات الثقافية التي تقدم خدمات لأفراد المجتمع.(حسنين، 1993، 30 – 37)

رابعاً: مشاكل القطاع الخاص:

أن القطاع الخاص تعرض إلى الكثير من المشاكل أدت إلى اعتماد أسلوب سيطرة الدولة على الإقتصاد ومن هذه المشاكل:

1. الخوف من السيطرة الاقتصادية تؤدي لرأس المال الخاص إلى السيطرة السياسية أدى إلى التقليل من دور القطاع الخاص.
2. التشاؤم المفرط في قدرة القطاع الخاص بقيام عملية النمو الاقتصادي والتنمية الأمر الذي جعل عدد من الدول عدم ترك الأمور إلى إدارة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية.
3. القلق من أن تتركز الثروة بيد فئات قليلة في المجتمع وأن هذه الفئات تمتلك وسائل الإنتاج الخاصة الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفقر بين أفراد المجتمع.
4. الخوف من السماح لرأس المال الأجنبي والاستثمار داخل الإقتصاد القومي لأن هذا يؤدي أو يجر الإقتصاد إلى التبعية والسيطرة الخارجية ويؤدي إلى استقلالية الدولة والسياسة.
5. الخوف من انتشار القطاع الخاص لأنه يؤدي إلى حالة من الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي وهذا الانفتاح يؤدي إلى انتشار انماط استهلاكية وثقافات غربية تؤدي إلى تفقد قيمة وعادات المجتمع. (حاتم، 1994، 77 – 78)

خامساً: متطلبات تنمية القطاع الخاص:

أن عملية التنمية ليست عملية اقتصادية بحتة إنما هي عملية شاملة تشمل مختلف جوانب الحياة منها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وأن عملية التنمية بعد الحرب العالمية الثانية محور اهتمام مختلف المؤسسات الاقليمية والمحلية والدولية وتكون مشكلة التي تواجه البلدان المختلفة وأن عملية التنمية عند مبير و بالدوين بأن التنمية هي العملية التي يزداد من خلالها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة وإن معدل التنمية إذا كان أكبر من زيادة السكان فإنه بالتالي يزداد الدخل الفردي الحقيقي. (خميس، 2004، 101)

وهناك العديد من العوامل التي تؤدي لنمو القطاع الخاص:

1. **معدلات النمو الاقتصادي المقبولة:** أن هذه المعدلات تعطي المستثمرين إيجاباً عن المستقبل الطلب الكلي والاداء الاقتصادي ذلك من زيادة معدل نمو الناتج الاجمالي الحقيقي مما يحفز المستثمرين على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.
2. **القروض الاستثمارية:** أن هذه القروض تدعم القطاع الخاص وخاصة في الدول النامية وفي كثير من الدول تعتمد المؤسسات الاقتصادية في تمويل استثماراتها على القروض المصرفية.
3. **السياسة الضريبية:** أن المعدلات المرتفعة للضريبة تؤثر على استثمارات القطاع الخاص حيث تؤدي إلى نقص الإيداع والحد من الاستثمار وذلك من خلال التأثير على الدخل المتاحة للقطاع العائلي.
4. **الاستقرار السياسي والأمني:** ويعني عدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية لأنها تؤدي عدم ضمان والتأكد من اتجاه المستقبل وهذا يؤدي إلى أن رجال الأعمال إلى سحب مشاريعهم التنموية.
5. **الاستقرار التشريعي:** إن نجاح الدول في إصدار تشريعات ملائمة لأوضاع اقتصادية الداخلية مع الاوضاع الاقتصادية العالمية يمكنها استقطاب مزيد من الاستثمارات خاصة فأن عدم التأكد من استمرار السياسات وتوقع العدول عن القوانين يعد عاملاً جوهرياً في إعاقة التوسع الاستثماري الخاص. (شعيب وآخرون، 2009 – 2010، 139)

المبحث الثالث

العلاقة بين الاتفاق الاستثماري والقطاع الخاص

أولاً- السياسة الاستثمارية في العراق:-

شهد الاقتصاد العراقي تغيرات ملموسة وواضحة في اغلب المجالات الاقتصادية، وجاء هذا التغير بالتزامن مع التغير الكبير في النظام السياسي ادى الى بروز نظام اقتصادي واجتماعي و سياسي جديد، وبعد التغير الذي حدث عام 2003 بدأت الحكومة العراقية بوضع المعالجات السريعة والبرامج والاجراءات التي من شأنها التقليل او الحد من الظواهر السلبية مثل التضخم والعجز في ميزان المدفوعات، و بالتاكيد فان هذه التغيرات تؤثر على السياسة الاستثمارية في العراق وخصوصاً ان العراق وفق الدستور الدائم تبنى نظام اقتصادي يسند الى مبدأ الحرية الاقتصادية والية السوق وفي ادناه نلاحظ السياسة الاستثمارية في العراق.

جدول رقم (1)

يوضح الاتفاق الاستثماري ومعدل نموه في العراق للمدة (2003-2016)م نسبة الى اجمالي الاتفاق العام

السنة	(مليون دينار)	معدل النمو %	اجمالي الاتفاق العام %
2003	1869900	-	38.7
2004	5114000	173.44	16.1
2005	7550000	47.63	20.1
2006	9382800	24.28	18.4
2007	16000000	70.52	27.6
2008	15671227	2.05-	26.2
2009	15017443	4.17-	21.7
2010	2376772	57.66	27.1
2011	30066293	26.99	31.1
2012	37177841	23.63	39.8
2013	40568912	4.12	40.7
2014	-	-	-
2015	32486554	-	35.2
2016	35820671	10.26	33.4

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء 2008 - 2016.

نلاحظ من خلال جدول (1) ان الاتفاق الاستثماري قد بلغ 1869900 مليون دينار في عام 2003 بينما اتفع في عام 2004 ليصل الى 5114000 مليون دينار بسبب الدمار الذي لحق اغلب البنى التحتية في العراق خصوصاً في عام 2003 اي نتيجة الحرب العراقية الامريكية والذي عن الاحتلال الامريكي لذلك نطلب من الحكومة زيادة الاتفاق الاستثماري في عام 2005 الى 2007 حيث وصل الى 16000000 مليون دينار، بينما تراجع مستوى الاتفاق الاستثماري في عام 2008م و2009م حيث وصل الى 15017443 مليون دينار في عام 2009 م بسبب الاوضاع السياسية والامنية التي مر بها العراق في عام 2007 وتهدم بعض البنى التحتية مما ادى الى زيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية.

بينما ارتفع مستوى الاتفاق الاستثماري في عام 2016 ووصل الى 35820671 مليون دينار وذلك بسبب اهتمام الحكومة العراقية على تطوير المؤسسات الانتاجية في الدولة والتركيز على القطاعات الخدمية بالخصوص (قطاع الصحة والكهرباء والصناعة والزراعة وغيرها).

تكوين راس المال الثابت للقطاعين العام والخاص للنتائج المحلي الاجمالي بالعراق (2003-2016) جدول (2)

ثانياً - القطاع الخاص في العراق:-

يعد القطاع الخاص من اهم القطاعات في تنفيذ استراتيجيات الدولة وتنويع مصادر الدخل لكن الظروف التي تعرض لها القطاع الخاص في العراق ادت الى عدم استقراره مما فقد فلسفته و انعكس الامر على ضعف مشاركته في الانشطة الاقتصادية وقدرته على مساهمة عملية التنمية الاقتصادية، ويضل القطاع الخاص قطاعاً بتداخل مرة ويبتعد مرة اخرى مع بقية القطاعات الاقتصادية تبعاً لمنفعة المجتمع وسياسة الدولة وفلسفتها الاقتصادية والعراق باعتباره من الدول

النامية يتصرف مع القطاع الخاص من منطلق الاعتبارات الاقتصادية واستراتيجية التنمية فيها. ونظراً لأهميته على مستوى الاقتصاد والمجتمع في الحد من ظاهرة البطالة المنتشرة في البلد وقدرة القطاع الخاص على استيعاب الأيدي العاملة المتوفرة وسد حاجات السوق من المنتجات الوطنية بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (2) يوضح قيمة القطاع الخاص ومعدل نموه في العراق للمدة (2003 – 2016) م

السنة	القطاع الخاص (مليون دينار)	معدل النمو %
2003	-	-
2004	16534910.9	-
2005	24216207.8	46.45
2006	28554546.2	17.91
2007	345517604.0	21.02
2008	42284184.4	22.35
2009	44377228.4	4.24
2010	16534910.9	46.45
2011	24216207.8	17.91
2012	28554546.2	21.02
2013	16534910.9	22.35
2014	24216207.8	46.45
2015	28554546.2	1.26-
2016	88441357.86	0.56

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء 2004 - 2016. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص لسنة 2014.

نلاحظ من خلال جدول رقم (2) أن مساحة القطاع الخاص بدأت بالتزايد مع مرور الوقت وهذا تابع عن اهتمام الدولة في رفع مستويات الإنتاج لجميع القطاعات في العراق ومن ضمنها القطاع الخاص حيث بلغت قيمة مساحته القطاع الخاص في عام 2004م تقدر 16534910.0 مليون دينار وارتفعت في عام 2005 لتصل إلى 24216207.8 مليون دينار وبنسبة نمو مقدارها 46.45% واستمرت في الارتفاع ولكن بنسب ضئيلة وبنسبة نمو 29% في عام 2006 ومن ثم ارتفعت في عام 2011 لتصل إلى 66675100.5 مليون دينار واستجاب عدد أكبر من العاملين إلى أن وصل إلى 88441357.86 مليون دينار خصخصة بعض قطاعات الدولة من أجل رفع إنتاجيتها والمساهمة على خفض معدلات البطالة من خلال قيام القطاع الخاص باستيعاب عدد أكبر من الأيدي العاملة.

ثالثاً: الانفاق الاستثماري في القطاع الخاص:

أن السياسة الاستثمارية الموجهة للقطاع الخاص في العراق مرت بالكثير من العوائق منها ما يرتبط بالجانب الاقتصادي المرتبط بالنظام الاقتصادي السائد في العراق ومنها ما يتعلق بالجانب السياسي والأمني والحروب التي مر بها العراق لذلك سوف نتطرق إلى نسبة الاستثمار الموجه

للقطاع الخاص ومدى مساهمته في رفع قيمة القطاع الخاص ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وكما موضح بالجدول ادناه

جدول (3) يوضح العلاقة ما بين الاتفاق الاستثماري نسبة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003 – 2016)

السنة	الاتفاق الاستثماري للقطاع الخاص	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي
2003	1869900	-	-
2004	5114000	16534910.9	31.0
2005	755000	24216207.8	32.6
2006	9382800	28554546.2	22.4
2007	16000000	16534910.9	31.0
2008	15671227	24216207.8	26.1
2009	15017443	28554546.2	33.3
2010	23676772	16534910.9	33.4
2011	30066293	16534910.9	30.5
2012	37177897	24216207.8	32.5
2013	40568912	28554546.2	33.4
2014	-	16534910.9	30.5
2015	32486554	93464999.2	45.8
2016	3582067	88441357.86	45

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص لسنة 2014.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء 2016.

نلاحظ من خلال الجدول (2) والذي ويوضح الاتفاق الاستثماري ودوره في زيادة مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي في العراق، حيث نلاحظ ان مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي تزداد مع زيادة الاتفاق الاستثماري في العراق ولكن بنسبة ضئيلة حيث يزداد ولكن بنسبة اقل من زيادة الاتفاق الاستثماري حيث بلغت قيمة الاتفاق الاستثماري 511400 مليون دينار بينما بلغت قيمة القطاع الخاص 16534910.9 مليون دينار في عام 2004 بينما ارتفعت قيمة القطاع الخاص 24216207.8 مليون دينار حيث ان نسبة الارتفاع في الاتفاق الاستثماري اكبر من ارتفاع قيمة القطاع الخاص وكانت نسبة مساهمة 31% ومن ثم ارتفعت لتصل الى 32.6% ولكن نسبة الارتفاع في مساهمة القطاع الخاص اقل من الارتفاع الحاصل في قيمة الاتفاق الاستثماري، لذلك لم يحقق الارتفاع في الاتفاق الاستثماري الهدف المراد تحقيقه ونلاحظ من خلال الجدول اعلاه بانه عند زيادة الاتفاق الاستثماري فان القطاع الخاص يرتفع قيمته ولكن بنسبة اقل من الزيادة في الاتفاق الاستثماري وهذا واضح من خلال السنوات الموضحة في الجدول (5) ونلاحظ ايضاً عند زيادة الاتفاق الاستثماري من 3248554 في عام 2015 الى 35820671 مليون دينار في عام 2016م ان هذا الاتفاق لم يحقق زيادة في مساحة القطاع الخاص بل ادى الى انخفاض قيمة القطاع الخاص من 93464999.2 مليون دينار في عام

2015 الى 88441357.86 مليون دينار في عام 2016 وانخفضت مساهمة القطاع الخاص بالنواتج المحلي الاجمالي من 45.8% في عام 2015 الى 45% في عام 2016.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. ان السياسة الاستثمارية التي طبقت في العراق لم تكن فعالة زان مساهمتها في تنمية القطاع الخاص في العراق كانت محدودة حيث ان الزيادة في الانفاق الاستثماري سوف يؤدي الى زيادة مساهمة القطاع الخاص بالنواتج المحلي الاجمالي ولكن بنسبة منخفضة جدا مقارنة بالزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري.
2. الاقتصاد العراقي اعتمد النظام الاشتراكي لعقود طويلة وهو نظام يتعارض مع فكرة الحرية الاقتصادية و اليه السوق كما ان الدولة كانت هي المتحكمة بالنشاط الاقتصادي بشكل كامل تقريبا وقد استمر هذا الوضع حتى عام ٢٠٠٣ م
3. القطاع الخاص كان عند الوقت الحاضر وما يزال غير فعال في الاقتصاد العراقي وان اختلفت الاسباب وراء ذلك.
4. الاقتصاد العراقي عانى وما يزال يعاني من مشاكل كبيرة خلفتها الحروب المستمرة سواء على المستوى الداخلي والخارجي مما كان له الاثر الكبير في تطبيق السياسات والبرامج الاقتصادية بمختلف انواعها
5. العراق لم يستطع الى الوقت الحاضر توفير بيئة استثمارية ملائمة لعمل السياسات الاستثمارية التي تم تطبيقها.

التوصيات:

1. ان عملة الائتمان المباشر و الكامل من النظام الاقتصادي الاشتراكي الى النظام الاقتصادي الرأسمالي قد اثبت عدم قابليته في العراق لاسباب عديدة لذلك من الافضل على الحكومة العراقية اعتماد الية تحول تدريجية.
2. توفير بيئة استثمارية وملائمة لجذب الاستثمارات وهنا يتطلب:-
أ. توفير كل المتطلبات الاساسية التي يحتاجها القطاع الخاص في العراق لغرض تفعيل دوره في الاقتصاد مثل البنى التحتية و المؤسسات المالية و التشريعات القانونية.
ب. العمل بالسرعة الممكنة على توفير الاستقرار الامني والسياسي في العراق باستخدام الواقع الاقتصادي.
ت. العمل بشكل كثيف على نشر الثقافة والوعي الاجتماعي الذي يناسب التحول الجديد في الواقع الاقتصادي العراقي.
ث. العمل و بكل جدية و شفافية على معالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المتعلقة بالفساد الاداري والمالي.
3. الاستفادة من الدعم المالي المقدم الى العراق وزيادة درجة الاتساع مع العالم الخارجي وبناء علاقات خارجية مبنية على اساس المصالح المشتركة.

4. العمل على تحسين السياسة الاستثمارية و اجراء كل التعديلات التي تحتاجها وصولا الى تحقيق اهدافها الاساسية و بالتحديد جذب الاستثمار الى العراق و تنمية و تفعيل دور القطاع الخاص العراقي.

المراجع العربية:

1. الربيعي، عبده محمد فاضل، الخصخصة و السياسة العربية بشأنها دواعيها و اهدافها الطبعة الاولى الكويت دار سعاد ١٩٩٣ م.
2. العبادي، القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك، منتدى الفكر العربي، السنة ١٩٩٦ م.
3. القلاع، (القطاع الخاص من العائلة الى المؤسسة مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية العدد ٣ السنة ٢٠٠٢).
4. الكواز، احمد، بيئة ممارسة أنشطة الاعمال و دور القطاع الخاص المعتمد العربي للتخطيط العدد ٢٨ الكويت ٢٠٠٢.
5. جالبريت، جون كنت، تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر) ترجمة د. احمد فؤاد بليغ الكويت سلسلة كتب المجلس الوطني للثقافة والفنون السنة ٢٠٠٠.
6. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة المستشارين، استراتيجية تطوير القطاع الخاص لسنة 2014.
7. جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء 2014-2016.
8. جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء 2008.
9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء 2016.
10. حسنين، مدحت، الخصخصة والسياسة العربية بشأنها دواعيها و الاهدافها، الطبعة الاولى الكويت. دار الصباح للنشر ١٩٩٣ م.
11. عبد المجيد، عيد رشاد، دور اللامركزية المالية في تحقيق التنمية المحلية في مصر مذكرة ماجستير كلية التجارة جامعة عين الشمس مصر ٢٠١٢.
12. مجيد، هلال ادريس، الدورة الاقتصادية للدولة في ظل العولمة، بغداد اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد. جامعة المستنصرية السنة ٢٠٠٥ م.
13. هانكي، ستيف، الخصخصة و السياسة العربية بشأنها دواعيها و اهدافها الطبعة الاولى الكويت دار سعاد ١٩٩٣.

المراجع الاجنبية:

1. David Vins "Stabilization policy", in the new palgrave: A dictionary of economics, volume edited by John Eatwell, Murray Milgate Peter Newman, the Macmillan Press Ltd., London, 1987.
2. Roberte, Ba Idwin, Economic Development theory his story and policy new work John wiley, 1963
3. Tinbergen: on the Theory of Economic policy, North Holland Publishing company, Amsterdam, 1966.